

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام العالم العلامة
قاضي المسلمين ابو القاسم حبه الله ابن القاضي نجح الدين ابي محمد علي بن
البارزي الحروي اما بعد حمد الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم
قال الله تعالى سبحانه الله من بعد عيسى وقال تعالى ما جعل عليكم في الدين
حرجا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السموية هذه مسئلة تقع
في الحج كل عام وينتقل بها كثير من نساء العلماء والصوام وغيرهم وهي ان المرأة الحرة
تحيض قبل طواف الركن وهو طواف الافاضة ويحرم الركب قبل طوافها
ولا يمكنها المقام وفي سنة سبع وسبعمائة خرج كثير من نساء الاعيان وغيرهم
فمنع من انقطع دمها يوما او اكثر باستعمال دواء لذلك فظنت ان الدم لا يصدق بغيره
وظانت ثم عاد الدم في ايام العادة ومنع من طاعت قبل انقطاع
الدم والاعتساق ومنع من سافرت مع الركب قبل الطواف وكانت قد طافت
طواف القدوم وسعت بعده فها ولا اربعة اقسام فلما اشتد بين الامر
وخفي ان يحرم تزويجهن ووجبي المزوج فيهن ويجمعن بلا حج وقد
قاسين الشقاق الشديده وفارقت الازواج والرجال وهاطن بالافتقار والتقن
الاموال التي بين السوال وقد تارت عقولهن الزوال هل من حج من
هذا الحج وهل بعد الشرة من فرج فسالت الله التوفيق والارشاد اليها فانه
التيس على العباد من مذهب العلماء ائمة الدين جعل الله سبحانه وتعالى
احتلافهم رحمة الامة فظهر في الجواب والله الموفق للصواب انه يجوز
تقليد كل واحد من الائمة الاربعة رحمة الله عليهم في مسئلة عنهم ويجوز
ان يقلدوا واحدا منهم في مسئلة ويقدر اما اخرى مسئلة اخرى ولا يتخير
عليه تقليد احد بعينه في كل المسائل اذا عرفت هذا فيصح حج كل واحد
من الاصناف الاربعة المذكورين علي قول بعض الائمة اما الصنف الاول
والثاني فيصح طوافهن علي مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه علي احد القولين

فها

فيما اذا انقطع دم الحايض يوما او يومان يوم النفاظ علي هذا التقول
ويعرف بقول التلويق وصحة من اصحاب الشافعي الشيخ ابراهيم
طحا على في كتبه وسلم والشيخ نصر الروايي والشيخ ابواسحاق
المدائني وقطع به الدارمي واما علي مذهب الامام الاعظم
والجهد المقدم رضي الله عنه فيصح طوافهن لانه لا يشترط عنده
في الطواف طهارة الحدث والنفس ويصح عنده طواف الحايض
والجنب واما علي مذهب الامام مالك رضي الله عنه فيصح طوافهن
لان المذهب عنده ان النفاظ ايا المتبقي طهر واما علي مذهب
الامام احمد رضي الله عنه فيصح طوافهن لان مذهبهم في النفاظ كره
مالك وفي اشتراط طهارة الحدث والجنب كذهب ابي حنيفة رضي الله
عنه في احادي الروايين عنه واما الصنف الثالث فيصح طوافهن
علي مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وفي احادي الروايين عن
الامام احمد رحمة الله لكن يلزم ان يحرم بدنه وثام بدخولها المسجد وحج
حايض لكن يقال لها ان دخلت وطفت ائمني وصح طوافك واجراك
عن الفرض واما الصنف الرابع وهي التي سافرت من مكة قبل
الطواف فقد قال المصنفون عن مالك ان طواف طواف القدوم
وسج ورجع الي بلده قبل طواف الافاضة جاهلا او ناسيا اجزاه
عن طواف الافاضة ونقل البضاديون خلافه حكمي الروايين عن
مذهب مالك القاضي ابو عبد الله محمد بن احمد المالكي في كتاب المنهاج
في مناسك الحج وهو كتاب مشهور عند المالكية وشيخ علي رواية المصريين
عن مالك سقوط طواف الافاضة عن الحايض التي عليها بعد الطواف
والاقامة فان عدوها اظهر من عند المالكي فان لم ينص بهذه المسئلة
لم يصح التخرج المذكور وارتدت الخروج من محظورات الاحرام فصل قياس
مذهب الشافعي وغيره نصبر حتى تجاوز مكة بيوم او يومين بحيث لا يمكنها
الرجوع الي مكة حرم علي نفسها واما ما نصير حينئذ كالحص لا نها